• للتواصل: فاكس 222 72 830 - 222 72 857
إيميل maglesalomma@alanba.com.kw

دعا إلى إنصافها في القرض الإسكاني

سعدون حماد: المرأة الكويتية أساس المجتمع وهناك من يحاول إقصاءها عن المراكز القيادية

سعدون حماد

اكد مرشح الدائرة الثالثة النائب السابق سعدون حماد اهمية دعم دور المرأة الكويتية في مختلف المجالات والوقوف الى جانبها والتعبير عن طموحاتها، خاصة في ظل ما تعانيه من قوانين وحقوق مسلوبة، مشددا على ضرورة التعبير عن صوتها بكل امانة وصولا لتحقيق كل مطالبها المستحقة، لاسيما تلك التي تتعلق بالوظيفة العامة والتأمينات الاجتماعية ودورها في المجتمع بالاضافة لانصاف الكويتية المتزوجة من غير كويتي للحصول على حقها في كفالة ابنائها ومعاملتهم معاملة الكويتيين واعطائهم كل الحقوق الاخرى.

واشار حماد في تصريح الى ان المرأة الكويتية ستسهم خلال هذه الانتخابات في تأكيد دورها الفعال وستترك بصمة تؤكد من خلالها ان اختياراتها ستكون لمن يعبر عن صوتها وارادتها ولمن يستحق تمثيلها ويدافع عن حقوقها، موضحا ان هناك الكثير من القوانين المطلوب حسمها فورا تتعلق بالمرأة وفي مقدمتها قانون القرض الاسكاني والذي طبق وللاسف بشكل غير صحيح وهضم حق المرأة في الحصول على كامل القرض والذي يجب ان يوازي قرض الرجل حسب القانون، كما ان هناك قضية اخرى تتعلق بها لا تقل اهمية وهي ضرورة فتح الباب امامها للتعيين في الوظائف القيادية، حيث تصطدم في الغالب بقرارات تمييزية يمارسها بعض المسؤولين لاقصائها عن القيام بدورها وتبوؤ مراكز متقدمة في العمل القيادي في الدولة، مشيرا الى ان نسبة القيادات النسائية في القطاع الحكومي متدنية جدا، كاشفا في هذا الصدد انه قد اعد جملة اقتراحات بقوانين لدعم المرأة ودورها في المجتمع وفي الحياة العملية بما يكفل الحصول على كامل حقوقها.

وبين حماد ان المرأة الكويتية اثبتت وفي اكثر من مرة انها تستحق منا كل الدعم والتقدير، لاسيما انها الرقم الصعب في اي منافسة انتخابية وعليه نحن على ثقة انها ستوجه اختياراتها لمن تتوسم فيه كل الخير والدعم لها ولمصلحة قضاياها والتي وللاسف تغافل عنها الكثيرون، معربا عن امله ان يسهم في تحقيق ما تصبو اليه المرأة الكويتية من حقوق مستحقة لها.

العمل السياسي في المرحلة السابقة شهد الكثير من السلبيات

نواف الفزيع: العدالة الاجتماعية مطلب وغاية المواطنين

نواف الفزيع

اكد عضو مجلس الامة المبطل مرشح الدائرة الاولى المحامي نواف الفزيع قلقه البالغ من المرحلة المقبلة محذرا من أن البلد على مفترق طرق والقادم أخطر، منتقدا المواقف غير الواضحة التي لم نسمع للبعض موقفا منها، معربا عن خشيته من صراع البعض على الكرسي، قائلا: الله يستر من كل من يضمر للكويت سوءا ومن يريد ان يكون كرسيه السياسي على حريقها.

واضاف الفزيع أن العمل السياسي شهد خلال المراحل السابقة العديد من السلبيات والتي كان لها الأثر البالغ على الوطن والمواطن، لافتا الى أن البلاد عانت من العبث السياسي على حساب الوطن، موضحا أن هذا العبث جاء بمشاركة حكومية نيابية، بهدف تنفيذ أجندات شخصية، مؤكدا ان المشاركة في العملية الانتخابية هي القرار الصائب، وانها حق قبل ان تكون واجبا، وتبقى ارقى اشكال التعبير الحر، وواجبا لقطع الطريق على كل من يحاول ان يفرض وصايته على رغبات الشعوب.

وقال الفزيع ان العدالة الاجتماعية أصبحت مطلبا وغاية المواطنين في الوقت الذي عجزت فيه الحكومات المتعاقبة عن إنصاف المواطنين ومتابعة همومهم ومتطلباتهم التي هي في الأصل حقوق لهم نص عليها وضمنها الدستور الكويتي إلا أن الترضيات الحكومية عزلت فئة كبيرة من الشعب وخسرت عقول مفكرة كثيرة، مضيفا أن الدستور الكويتي نص في ديباجته على انه «جاء سعيا لمستقبل أفضل للمواطنين وليعطيهم مزيدا من الحريات السياسية والمساواة والعدالة الاجتماعية»، فإن ذلك يثبت تقصير الحكومة في تطبيق ما كان يرمي اليه الدستور خصوصا في إرساء هذه المبادئ الأساسية، وهو ما يتطلب تغييرا منهجيا كاملا في الأسلوب والإدارة للسلطة التنفيذية خصوصا تجاه المواطنين وإنصافهم بدلا من الالتفات لمصالح فئة من المواطنين الا وهم المتنفذون الذين تسعى الحكومة دائما الى إرضائهم والتقرب منهم.

وأضاف الفزيع ان الوضع في الأجهزة الحكومية بات ينذر بالخطر في ظل هيمنة المفسدين على قطاعات حكومية عدة، مشددا على اهمية «اتخاذ الإجراءات اللازمة التي من شأنها ان تضع حدا لهذه التجاوزات الخطيرة على القانون والمال العام، مؤكدا ان هناك حملة منظمة، هدفها اختراق مؤسسات الدولة وايجاد بؤر فساد لا تهتم الا بمصلحتها المالية على حساب مصلحة الوطن والمواطنين»، داعيا الى تضافر الجهود من اجل محاربة هؤلاء الذين عاثوا في الأرض فسادا ونهبوا مقدرات البلد من دون وجود رادع حقيقي يردعهم وان ضخ دماء جديدة شبابية في كل اجهزة الدولة يدفع بعملية التطوير والإنجاز وهذا هو مطلب الجميع.

أكد أهمية القيام بإصلاحات شاملة

المسيلم: قانون الذمة المالية أولى خطوات الإصلاح السياسي

محمد المسيلم

اكد مرشح الدائرة الرابعة محمد المسيلم ان من الأولويات السياسية المستحقة الآن هي القيام باصلاحات سياسية شاملة تتمثل في اقرار قانون الذمة كخطوة أولى نحو اصلاحات شاملة، خصوصا ان البلد مقبل على حركة تنموية شاملة تتمثل في مشروع مدينة الحرير التي ينتظر ان يقر مشروعها المجلس المقبل، وقال المسيلم: وفق ما اعلنت الحكومة فان المدينة سيبدأ بالعمل فيها في غضون خمس سنوات على ان يتم الانتهاء منها في غضون 15 عاما ووفق ما اعلن انها ستستوعب 700 الف نسمة وكلفتها ستتجاوز ربع تريليون دولار، ويجب ان تعمل الحكومة اذا كانت جادة على ان تضع على سلم أولوياتها لانشاء تلك المدينة عدد الوظائف الذي سيتوافر للكويتيين سواء في القطاع الخاص الذي سيعمل على انشاء المدينة سواء شركات محلية او القطاع العام الذي سيشرف على سير عملية بناء المدينة التي قالت الحكومة انها ستكون الاضخم في منطقة الخليج العربي، فعلى الحكومة ان تضع في حسبانها اولا توظيف الكويتيين خلال السنوات المقبلة المرتقبة لبناء المدينة، وعلى ان تطرح وعدا واضحا بان يكون في انشاء تلك المدينة حل مباشر للازمة الاسكانية التي تعاني منها اكثر من 100 الف اسرة كويتية اليوم.

واوضح المسيلم ان مثل هذه المشاريع العملاقة مثل مدينة الحرير يجب ان يكون هدفها الاول رخاء المواطن الكويتي اولا سواء من توفير وظائف او توفير سكن قبل ان يكون هدفها تنفيذ الشركات الكبرى.

واشار المسيلم الى ان اي مشروع حيوي تنوي الحكومة الشروع فيه عليها ان تضع نصب اعينها مصلحة المواطن الكويتي، مستغربا كيف ان بلدا غنيا كالكويت يوجد فيه كل هذا الرقم الكبير من العاطلين ويوجد به هذا الرقم الخيالي من الاسر التي لاتزال تنتظر دورها في الحصول على سكن.

ولفت الى ان من اهم اولويات برنامجه الانتخابي هو القضية الاسكانية كجزء رئيسي وهام والتوظيف في ذات الدرجة، معتبرا ان هذه حقوق للمواطن يجب على الدول ان تؤديها وليست منحة او هبة او عطية، بالاضافة الى قانون الذمة المالية كجزء هام ورئيسي من برنامجه الانتخابي، معتبرا قانون الذمة المالية اول الطرق الصحيحة نحو الاصلاح السياسي العام الذي يجب ان يحدث في البلد حتى يتجاوز كل الاخطاء السابقة سواء في تنفيذ المشاريع او الفساد الذي شاب بعض المشروعات الكبرى.

حمود الحمدان: المشاركة تساهم في الاستقرار السياسي

حمود الحمدان

أقام مرشح الدائرة الخامسة حمود الحمدان ندوة وحفل عشاء لشيوخ قبيلة الخوالد وعدد من شخصيات عائلة الحمدان، في ديوان الحمدان الكائن في منطقة الفنطاس، واستهل الحمدان حديثه بتوجيه التحية والترحيب بضيوفه ثم قال لا شك أن هذا الاجتماع والملتقى لم يكن ليحصل لولا قناعتنا بالمساهمة في عملية البناء بالمجتمع، وقد وفقنا الله عز وجل في هذه البلدة الطيبة بالوفرة المالية والنعم والتي إن شكرنا الله تعالى عليها أدامها علينا فالله تعالى يقول: (ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّراً نِعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَى قَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ وَأَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ) فَمَنَ فضل الله سبحانه أن جعل لنا الشكر سببا لزيادة في النعم (لئن شكرتم لأزيدنكم).

وأضاف الحمدان: من فضل الله سبحانه وتعالى أن جعل في الدستور المشاركة في إدارة الأمور في بلدنا الحبيب من خلال المجالس البرلمانية حيث أسهم المجتمع الكويتي وأفراده عموما منذ الستينيات في توجيه دفة الوطن ومراقبة سير عملية التنمية الشاملة.مشيرا الى ان المشاركة في المجالس النيابية دائما تعتبر نقطة إيجابية حتى لا يندم الإنسان على توصيل المستحق، وبالمشاركة الإيجابية يفرح بوصول المستحق، وهذا يفرحنا في محاربة الفساد ودعم الخير في الأعمال، وهذه سنة من سنن الله تعالى أن يتصارع الخير والشر، ونحن ندعم الخير ونحارب الشر.

وثمن الحمدان جهود أبناء قبيلة بني خالد لدعمه وتأييده افساحهم المجال له حتى يكون ممثلا عنهم في دائرته. ووعد أن يكون عند حسن ظن كل من اختاره وبين أن الناس تدعم من يظنون به الخير، والإنسان قوي بالله ضعيف بنفسه، وهو قوي بالله ثم بتوجيه الإخوان ونصحهم عندما يرون الخلل ويسعون إلى تقويمه فلا أحد فينا يخلو من الخطأ والخلل.

وقال إن نظام الصوت الواحد هو السهل الممتنع، سهل إذا اجتهدنا فيه ككتلة في الدائرة وتعاونا وتعاضدنا، ولكن إذا تساهلنا في الأمر وتركنا مثلا النساء والأخوات، فإن هذا الأمر سيؤثر، وكلكم أصحاب مجالس ودواوين ومن ستختارونه، نسأل الله أن يكون عند حسن الظن.

وشدد الحمدان على أهمية التعاون في المرحلة المقبلة حيث ستكون نتيجته طيبة مثمرة، ووعد الحمدان في حال وفقه الله للوصول الى المجلس أن يكون خير ممثل لأبناء دائرته وعنصرا فعالا في دعم الخير ومحاربة الفساد وما يراه الإنسان مصلحة لهذا الوطن، ونحن كشعب الكويت أهل جود وخير وبركة ومحبة وود وبإذن الله سيخف التوتر السابق والإسفاف بالألفاظ، ونسأل الله أن يوفق الحكومة الى أن تضع أعضاء فيها على قدر المسؤولية للنهوض بالبلاد في جميع المجالات.

وزاد الحمدان أن هناك طموحات من أهالي الدائرة وسنعمل على تحقيق طموحاتهم وكل ما فيه الخير للبلاد والعباد.

داعيا الى اختيار وزراء على قدر المسؤولية، والوزارة تحتاج إلى رجل سليم نظيف اليد وصاحب قرار وخبرة في العمل الإداري، واقول انه إذا وصل أعضاء بهذا المستوى، فما تعطل من تنمية سيعود بإذن الله ولا يحتاج إلا إلى التعاون الجيد لتحريك المشاريع التنموية سواء في الدائرة أو على مستوى الكويت.

م.عدنان المطوع

الطفرة السكانية وخطرها على المجتمع

إن من أهم التحديات التي يجب مواجهتها هي خطورة التركيبة السكانية والخلل الذي تمثله على مستويات عدة، فحسب الإحصاءات والأرقام الصادرة من الهيئة العامة للمعلومات المدنية فإنها بلا شك مخيفة، حيث إن عدد السكان يتضاعف، وقد وصلت نسبة غير الكويتيين بالنسبة للكويتيين معدل 3 إلى 1 مما يعني ان الهوية الكويتية ستمسح وتفتقد، وستختفي على أثرها العادات والتقاليد وتمس الخصوصية الاجتماعية والثقافية وسيتحول المواطنون إلى أقليات ولنا في بعض الدول المجاورة أسوة، وستكون هناك زيادة في معدل البطالة بين المواطنين والسكان المحليين وهذا ما نلاحظه ونلمسه الآن من تسريح للعمالة الوطنية والتي أصبح القطاع الخاص وبشكل سافر يتسارع كأنه فتحت شهيته لإنهاء خدمات وفصل هؤلاء بل وطردهم دون مبررات أو تقصير من جانبهم.

ولما كان عدد السكان المواطنين صغيرا نسبة إلى حجم العمل وخصوصا الحاجة إلى عمالة مهنية وحرفية وخدمية مما يحتم الاستعانة بالعمالة الخارجية الوافدة، ولكن عندما يتجاوز هذا التوسع في الطلب كل التصورات ويتجاوز الاحتياجات الحقيقية التي تؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني والخدمات الصحية والمرافق العامة والأمن والثقافة الاجتماعية يجب علينا التدخل لحلها خاصة في المستوى التعليمي المتدني لتلك العمالة الوافدة التي تبين ان مستوى الأمين يصل إلى مليوني شخص حسب الإحصاءات المقدمة، ومن هم دون التعليم المتوسط يبلغ 500 ألف، أي أن نصف عدد السكان من غير المتعلمين، فماذا نتوقع ان يضيف هؤلاء إلى الدولة من ثقافة وتنمية ومستوى علمي نرتقي به.

ولا يتوقف الخلل في التركيبة السكانية عند هذا الحد بل يتجاوزه بالتركيب الجنسي، حيث ان نسبة الوافدين من الذكور تفوق الإناث، كما ان نسبة العزاب تفوق المتزوجين، حتى ان الوافدين غير المصطحبين لأزواجهم وأبنائهم يفوق نظرائهم المصطحبين عوائلهم مما يخلق انعكاسات خطيرة اجتماعية منها ونفسية على مستوى الفرد، وأمنية واقتصادية من خدمات صحية ومرافق عامة على مستوى البلد.

ما يتوجب علينا وضع حلول بطرق علمية ومعالجتها تحتمها الضرورة بخطط سياسية واضحة تحدد التوجه المستقبلي للحد من الخلل الحاصل لتحقيق مصالح المواطنين والمحافظة على الاستقرار وبناء الثقة لمعالجة المشاكل الداخلية بشفافية ومصداقية بنفس سرعة الأحداث الحاصلة والمتتالية.

فبالنسبة للمواطن، يكون لزاما إعطاء الأولوية لأبناء هذا البلد من مواطنين للدخول إلى سوق العمل وكذلك تشجيع العمالة الوطنية على الانخراط بالمهن الحرفية والمهنية، وذلك لتقليص الأرقام المتزايدة من البطالة ومن ثم إعطاء أبناء الكويتيات وأبناء غير محددي الجنسية الحق في التوظيف والعمل بحيث تتقدم أولويتهم على العمالة الوافدة.

حينها ستكون لذلك انعكاسات اقتصادية وسياسية طيبة تحول دون تحويل الأموال إلى الخارج مما يقوي القوة الشرائية داخل البلد كون استهلاك المواطن حقيقة أعلى من مثيله الوافد مما يسهم في تحسن دورة رأس المال وحركته التصاعدية على الاقتصاد المحلي، كما ان استخدام المواطن في جميع الوظائف حتما سيقلل الفجوة بين مخرجات التعليم وحاجة سوق العمل.

أما بالنسبة للوافدين، فيجب تحديد الحد الأدنى للمستوى التعليمي لهم وبنسب محددة ترتفع مع ارتفاع المؤهل بحيث تستبدل العمالة الأمية الوافدة بأخرى متعلمة بعد تقنينها، وكذلك زيادة الرسوم المفروضة على استيرادها وتلك الرسوم تستخدم في دعم أجر العامل المواطن مع التمسك إلزاما بسياسة الإحلال في المؤسسات والهيئات الحكومية وبشكل أكبر وجدي يتزامن مع إحلال العمالة الوافدة بمشروع الميكنة.

فالتركيبة السكانية الحالية تحتاج إلى تفعيل مبدأ نسبة العمالة الوافدة إلى المواطن وزيادتها نسبيا في مرحلة زمنية محددة لإيجاد توازن في تركيبتنا السكانية.

أهمية أن يكون هناك تشريع يلزم الحكومة بتجنيسهم

نواف العبيسان: سرعة تجنيس أبناء الكويتيات الأرامل أو المطلقات

د.نواف العبيسان

دعا مرشح الدائرة الرابعة د.نواف فلاح العبيسان الى سرعة تجنيس ابناء الكويتيات سواء كن ارامل او مطلقات مشيرا الى ان ابناءهن هم ابناء الكويت ومن المعيب التأخر في طي هذا الملف بل والمتاجرة فيه أحيانا رغم انه اجراء قانوني يحدث وفق نظام قائم.

وقال العبيسان ان الحكومة تعاملهم (ابناء الكويتيات) معاملة المواطن وتعلمهم وتوظفهم في مؤسسات الدولة ككل خصوصا في المؤسسة العسكرية ورغم ذلك تتلكأ الحكومة في تجنيس المستحقين منهم وفق القانون بل وتعطل عبر قراراتها استحقاقهم للجنسية. وأضاف العبيسان ان هؤلاء وآباءهم ولدوا على ارض الكويت ولا يعرفون بلدا غيرها بل ان منهم من مات والده دفاعا عن ارضها فماذا تريد الحكومة اكثر من هذه التضحية والوفاء لتمنحهم الجنسية كما منحتها لغيرهم ممن امتهن الفن والغناء؟! وشدد العبيسان على اهمية ان يكون هناك تشريع يلزم الحكومة تجنيس ابناء الكويتيات دون ان تتعرض لهم الحكومة وتؤخر منحهم اياها وفق اهوائها وأجنداتها الخاصة.

لتحقيق التنمية في شتى المجالات

محمد النصار: ضرورة تنمية الموارد البشرية

محمد النصار

أكد مرشح الدائرة الثالثة محمد النصار أن الكويت تحتاج إلى رؤى شبابية لتحقيق مستقبل طموح، لافتا إلى أنه آن الأوان ليتم إعطاء الفرصة للشباب، خاصة بعد الانحدار الذي شهدته جميع القطاعات الخدمية بالدولة.

وأضاف ان كثيرا من الشباب المبتكر هجروا الكويت لأنهم لم يعطوا الفرصة في بلدهم فذهبوا إلى بلدان أوروبية وخليجية، ونجحوا فيها وهم الآن يساهمون في تطوير تلك الدول في الوقت الذي مازالت الكويت تعتمد فيه على آلية عقيمة، متسائلا: لمصلحة من تهرب الكفاءات من البلد؟

وقال النصار ان نهضة الكويت في الستينيات بدأت على أيدي وزراء شباب لديهم طموحات نجحوا في تنفيذها، ولذلك هناك ضرورة لاعطاء الشباب فرصة فهذه سنّة الحياة جيل يتسلم الأمانة من الآخر، والمرحلة الحالية تتطلب فكرا شبابيا قادرا على التطوير ومواكبة مستجدات العصر.

وأضاف ان الأزمات السياسية ساهمت بشكل أو بآخر في توقف عجلة التنمية وأدخلتنا في نفق مظلم، وبعد تحصين مرسوم الصوت الواحد بحكم المحكمة الدستورية، وجدت أن واجبي الوطني يحتم علي خوض الانتخابات للنهوض بالوطن واخراجه من البوتقة المغلقة وحالة الثبات والبيات الشتوي التي جعلته يتراجع ويتدهور بهذه الصورة.

وشدد على ضرورة أن يكون هناك مشروع للمصالحة الوطنية فالكويت بلد واحد ولا يوجد أي نوع من التفرقة بين المواطنين، فجميعنا أمام الدستور سواسية، ولذلك يجب محاكمة كل من يعمل على ضرب الوحدة الوطنية وشرخ لحمة المجتمع، فنحن جميعا في مركب واحد ومحاولة خرقه لن تفيد أحدا بل ستضر الجميع.